الأمم المتحدة

S/2003/913

مجلس الأمن

Distr.: General
24 September 2003
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوافيكم طيه بنسخة من البيان الذي أدلى به فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار، السيد لوران غباغبو، بمناسبة الذكرى الأولى لاندلاع التمرد المسلح في كوت ديفوار (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **دجانغون – بي** د.فيليب
السفير
الممثل الدائم

071003 071003 03-53113 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

الخطاب الذي وجهه فخامة السيد لوران غباغبو إلى الإيفواريين بمناسبة الذكرى الأولى لاندلاع التمرد المسلح في كوت ديفوار

أيها المواطنون الأعزاء،

لقد مضى عام وبلدنا يعيش ويلات الحرب. وكان هذا العام بمثابة كابوس، إذ أن هذا الوضع لا يتماشى مع طبيعة كوت ديفوار. واستحال عليَّ اليوم الاتصال بكل واحد منكم في الذكرى السنوية لهذه الليلة الحزينة، ليلة ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، فآثرت أن أتوجه إليكم عبر هذا الخطاب.

وأول من ينصرف إليهم ذهني بطبيعة الحال هم الأشخاص الأبرياء الذين وقعوا ضحايا هذه الحرب اللامعقولة، أولئك الذين لقوا مصرعهم وأولئك الذين أصيبوا بعاهات دائمة في أجسادهم وأرواحهم. ولكن هذه الذكرى السنوية تتيح لي أيضا فرصة لأشاطر مواطني كوت ديفوار وجميع أصدقائنا الذين أغاثونا والذين لا يزالون يساعدوننا، الحصيلة التي أعددتها بشأن هذه السنة الضائعة.

وأكرر هنا أن الذين هاجموا كوت ديفوار ليس بوسعهم أن يؤكدوا أنهم قاموا بذلك أو يقومون به من أجل مصلحة سكان هذا البلد. فالمعاناة اليومية لمواطنينا على امتداد الإقليم الوطني تشهد على عكس ذلك.

وهكذا، أصبح كفاحي السياسي وخياري المتمثل في الانتقال السلمي إلى الديمقراطية هو المحك. ولا أحد يجهل الأسباب التي حملت الإيفواريين على أن يختاروا بحرية البرنامج الذي قدمته إليهم في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠.

ولقد كافحت على مدى ثلاثين عاما من أجل انتقال سلمي إلى الديمقراطية، لأن هذا الخيار يعتبر في رأيي السبيل الوحيد الذي سيتيح لكوت ديفوار أن تظل أمة متراصة وأن تواجه التحديات الجديدة المطروحة على بلدنا وعلى أفريقيا والعالم. وقد فعلت ذلك لأسباب ثلاثة هي:

- أن الديمقراطية تتيح لكوت ديفوار أن تخرج دون عنف من الحصار السياسي الناجم عن حكم الحزب الواحد الذي دام ثلاثين سنة وقد كتبت ذلك منذ عام ١٩٨٣ في كوت ديفوار من أجل بديل ديمقراطي؛

- أن الديمقراطية تتيح لكوت ديفوار أن تخرج من الأزمة الاقتصادية التي بدأت في الثمانينيات والتي بلغت ذروتها في التسعينيات مع انقطاع علاقاتنا مع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية؛

- أن الديمقراطية تتيح أخيرا تنفيذ سياسة تكفل لجميع سكان هذا البلد حماية من الأمراض على قدم المساواة فيما بينهم، وتكفل لجميع الأطفال تكافؤ الفرص فيما بينهم وتكفل لجميع المناطق تنمية متوازنة.

إننا اليوم عرفنا جميع الأنظمة من حزب واحد، وانقلاب، ونظام عسكري، وتمرد... وكل تجربة من هذه التجارب تبين لنا أهمية الديمقراطية التي تشكل أساس الاستقرار والتنمية في البلدان الكبرى، وهي التي ستنقذ كوت ديفوار.

ولذلك، أقترح عليكم إلقاء نظرة على الطريق التي قطعناها معا قبل أن أبدي لكم رأيي في العملية الجارية لتسوية الأزمة.

لنتذكر الحالة التي كان عليها بلدنا في عام ٢٠٠٠، حينما تقلدت الحكم.

ولنبدأ أولا بالشق السياسي. فقد أدت وفاة الرئيس هوفويت بوانييه في عام ١٩٩٣ إلى بروز حرب الخلافة التي كانت تدور رحاها في الخفاء بين خلفائه. وانقضت ولاية الرئيس بيدييه في ظل هذا المناخ الخانق. وقادت حرب الخلفاء كوت ديفوار إلى انقلاب جرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ولتجنب ابتعاد بلدنا دون رجعة عن طريق الديمقراطية، دعوت حزبي وجميع الإيفواريين إلى الانخراط في إدارة عملية الانتقال من الحكم العسكري. واعتمدنا جميعا دستورا جديدا يستند على احترام حقوق الإنسان وقانون انتخاب يكفل شفافية الانتخابات.

غير أن البلد ظل في مأزق اقتصادي. إذ سجلت كوت ديفوار نموا سلبيا قدره -٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهو أداء سيئ لم يسجل قط في تاريخ اقتصاد البلد.

وكان أداء الإدارات المالية سيئا إذ انخفضت الإيرادات بمبلغ ١٣٩.٥ مليار فرنك في عام ٢٠٠٠ مقابل ١١٩ مليار فرنك في عام ١٩٩٩. وكان الدين الخارجي يقارب ٩٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وهي نسبة مئوية تثقل مواردنا وتضر بعلاقاتنا مع المؤسسات المالية الدولية. وبلغت متأخرات الدين المحلي ٤٣٣ مليار فرنك.

وأدى عجز البلد عن الوفاء بالتزاماته الخارجية إلى قيام المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين إلى قطع علاقاتهم مع كوت ديفوار. وطالت الأزمة جميع القطاعات الاقتصادية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يتجسد مصير الشباب في أزمات متكررة في ظل نظام دراسي متعطل. وحُمل الإيفواريون على الشعور بأنهم مهملون في عملية التنمية من جرّاء تفاقم الفقر في القرى والمدن، وتدهور الهياكل الأساسية الصحية، وعدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية.

وكان الوضع الأمني يبعث على القلق الشديد إذ أدت الحرب الأهلية في ليبريا إلى تداول الأسلحة الحربية في جميع أرجاء المنطقة دون الإقليمية وإلى ظهور لصوص كبار في أبيدجان والمدن الكبرى.

وفي ظل هذا المناخ الذي ينعدم فيه الأمن، عرفت كوت ديفوار المواجهات التي نجمت عن رفض المجلس العسكري الحاكم إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وعن النداءات التي وجهها لمعارضة هذه النتائج لدى إعلانها.

وحينما وصلت إلى سدة الحكم كان حال الدولة نفسها يتطلب إعادة التشكيل. فجعلت أولى مهامي أن أجمع داخل الجمهورية وحول مؤسساتنا الطبقة السياسية برمتها وأن أدعو جميع الإيفواريين وجميع من يعيشون في كوت ديفوار إلى التوبة والعفو والمصالحة من خلال تنظيم منتدى للمصالحة الوطنية. وبهذه الروح، شكلت الحكومات المتعاقبة وشرعت في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتنفيذ البرنامج السياسي الذي انتخبتموني على أساسه.

ومن بين الإصلاحات التي شرعت فيها ينبغي الإشارة إلى جميع التدابير التي أتاحت إعادة العلاقات مع الجهات المانحة: فقد تم تأمين الميزانية، وتم تعيين المسؤولين عن الإدارات المالية بموجب مسابقات، وتم احترام مواعيد استحقاقات الدين الخارجي، وتم التفاوض والتوقيع على برنامج مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجرى الانفتاح على شركاء إنمائيين جدد...

واعتمد برلماننا القوانين المنشئة للمؤسسات الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور من قبيل اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري. وأقر البرلمان في الوقت ذاته القوانين المنشئة للنظامين الأساسيين المتعلقين بالشرطة وهيئة المحافظين.

وكان إعداد قانون للبرمجة العسكرية يهدف إلى مد البلد بجيش قادر على الاضطلاع بفعالية بالمهمتين التقليديتين المنوطتين بهذا الجهاز وهما الدفاع والأمن. ولم يكتمل هذا القانون لدى اندلاع الحرب.

وكانت دواليب اللامركزية تدور. وكان الشغف الذي أثاره انتخاب المجالس العامة للمقاطعات في مستوى الآمال التي علقها سكان الريف بوجه خاص على اللامركزية. وبرهن هذا الانتخاب، علاوة على ذلك، على قبول جميع الفصائل السياسية الدخول في اللعبة الديمقراطية من خلال المشاركة في الاقتراع.

وأتاح إصلاح قطاع البن والكاكاو ''إعادة زمام السلطة'' إلى الفلاحين وبالتالي جعل التنمية تعتمد على ثروة المنتجين الفعليين.

ويهدف توفير اللوازم المدرسية بالمجان وإلغاء الزي الموحد في المدارس إلى ثني الآباء عن إبعاد أطفالهم عن التعليم بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى نظام التأمين الشامل ضد الأمراض وهو نظام للتغطية الصحية متاح لجميع سكان كوت ديفوار دون تمييز حسب الجنسية يهدف إلى تحقيق المساواة أمام الأمراض.

وهذه إذن هي الأسباب التي جعلتكم تنتخبونني. وكان من واجبي الوفاء بتطلعاتكم. و حظيت بثقتكم على مدى السنتين اللتين عملنا فيها معا من أجل تنفيذ هذه الإصلاحات. وكنا لا نكاد نفكر بأن من شأن هذا الجهد أن يثير السخط لدرجة إعلان حرب على كوت ديفوار.

ولذلك، أقول إن الهجوم الذي وقع في ليلة ١٨ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ كان بمثابة حرب على الجهد المبذول لتحديث كوت ديفوار وإرساء دعائم الديمقراطية فيها.

وعليه، فإن الأزمة الإيفوارية ليست كما قيل عنها فهي لم تكن تمردا لأن أفراد قبيلتي الزيتزين والباهيفوي لم يكونوا إلا غطاء. وليست حرب فصائل لأن النظام لم يكن معارضا لذاته.

إن الأمر إذن يتعلق بانقلاب جرى بعنف لكنه فشل فتحول إلى تمرد. إذ هاجم انقلابيون، مدعومون بمرتزقة أجانب، بلدنا لأخذ زمام الحكم بالقوة. وعندما فشلوا، احتلوا جزءا من الإقليم الوطني بدعم من أسوأ مجرمي الحرب الذين عرفتهم منطقة غرب أفريقيا.

إنهم لم يتورعوا عن ارتكاب فظائع في حق السكان المدنيين لا مجال هنا لوصفها. ويواصلون نهب الثروات الزراعية والمعدنية في المناطق التي يحتلونها. وعمت الفوضى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وغدت كوت ديفوار تعيش على وتيرة بطيئة.

إنني ما زلت أصارع برفقتكم ضد هذه الطريق المهلكة، ضد هذه الطريقة الفوضوية للسيطرة على السلطة بالقوة، منذ ليلة ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

ولقد وجدت القوات المسلحة وقوات الدفاع في كوت ديفوار نفسها في خط المواجهة منذ البداية. وردّت على النحو الملائم من أجل تحرير مدينة أبيدجان. ودفعت ثمنا غاليا في المعارك الأولى تلك. العزة لجنودنا الذين سقطوا في ساحة المعركة وأسلحتهم في أيديهم.

وفي مدن الشمال وقراه، تم اغتيال أفراد القوات النظامية (الشرطة والدرك وأفراد الجمارك وموظفو المياه والغابات) بصورة منهجية، وفي أحوال كثيرة مع أفراد أسرهم. أما الباقون على قيد الحياة (السلطات المدنية والموظفون وأصحاب المشاريع الاقتصادية والمواطنون العاديون)، فقد أُرغموا على الفرار تاركين كل شيء في أكثر الظروف مشقة. لقد فقدوا كل شيء.

وكل هذه المعاناة التي ابتُلي بها شعبنا وبلدنا هي ما يُسمى بالأزمة الإيفوارية. لقد أرادوا أن يشيروا بالأصابع، خاصة في أوروبا، إلى وقائع لانعدام الأمن على أنها من مظاهر الأزمة الإيفوارية. والحدث في حد ذاته ليس هو الحرب بل ''فيالق الموت''، مثلا. والحالة هذه، الحدث في هذا البلد يتمثل في كون سلطة منتخبة ديمقراطيا يهاجمها جيش من المتمردين بهدف الإطاحة بها.

ومن أجل وضع حد لهذه المعاناة واسترداد كرامة كوت ديفوار، أُتيح لي خياران هما: طريق الحرب وطريق التفاوض. ولكيلا تتفاقم معاناة شعبنا وللحفاظ على فرص المصالحة الوطنية، اخترت التفاوض.

وبدأت المفاوضات منذ بدء الأزمة تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود هنا أن أشكر جميع رؤساء دول هذه المنطقة دون الإقليمية والرئيس ثابو مبيكي، الذي كان حينئذ رئيس الاتحاد الأفريقي، على ما فتئوا يبذلونه من جهود في سبيل إحلال السلام في كوت ديفوار.

وأود أيضا، باسمكم، أن أعرب عن امتناننا لفرنسا التي اقترحت، بالإضافة إلى إيفاد قوة هامة للفصل توجد حاليا على أرض الميدان، على الأوساط السياسية والمتمردين عقد اجتماع المائدة المستديرة في لينا ماركوسي.

وإنني أعتقد أن اتفاق ماركوسي لم يكن أفضل الحلول. لكنني قررت بجدية تطبيق أحكام الاتفاق التي من شأنها أن تخرج كوت ديفوار من الأزمة. وقد قلت ذلك مرارا. فالأهم ليس الموافقة على اتفاق ماركوسي أو رفضه. بل المهم أن يكون المرء مع السلام أو ضده. مع مصالح كوت ديفوار على المدى الطويل أو ضدها. وأنا مع السلام. ولهذا قدمت نصيبي من التضحيات. وفي نظري، فإنني تجاوزت أصعب النقاط في الوقت الراهن.

وعدد هذه النقاط أربع هي:

١ - تعيين سيدو ديارا وتشكيل الحكومة - وكانت الغالبية العظمى من الرأي العام ضد هذه الحكومة. فالمشكلة لم تكن في قبول شخصيات أخرى دون الشخصيات التي تنتمي لحزبي الموجود في الحكم. فما رفضه الإيفواريون هو وجود متمردين في هذه الحكومة، هؤلاء الذين أخذوا السلاح وهاجموا البلد والذين ما زالوا مسلحين. وبفضل التفاوض والتحاور مع هؤلاء وأولئك، تمكنت من إقناعكم. إنكم قبلتم بذلك من أجل السلام. وقد اكتملت الآن هذه الحكومة التي تشكلت منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٢ - قانون العفو - بخصوص هذه النقطة أيضا، كان المترددون بشأنه كثيرين ولهم مبررا في ذلك. فقد كان الأمر يتعلق في الحقيقة بالعفو عن المتمردين الذين لم يلقوا بأسلحتهم بعد والذين يحتلون جزءا من البلاد. وهنا أيضا، طلبت على مضض من برلماننا التصويت على قانون العفو الذي أصدرته في حينه.

٣ - إعادة العسكريين الفارين من الخدمة إلى الجيش - وطلبت من الوزير المكلف بشؤون الدفاع إصدار مرسوم يُعاد بموجبه إدماج الجنود الفارين من الخدمة في الجيش، والذين شاركوا في انقلاب عام ١٩٩٩، وفي مختلف محاولات قلب النظام، وفي الحرب الأهلية.

٤ - إلحاق العسكريين الفارين من الخدمة بوحدات الجيش - طلبت من رئيس الأركان استقبال العسكريين الفارين العائدين وإلحاقهم بوحدات الجيش. ويوجد من بين أولئك العسكريين أفردا حملوا السلاح لقتال رفاقهم في السلاح. وقبل هؤلاء باستقبالهم.

هذا ما كان يتعلق بي، بوصفي رئيسا للدولة، وكان من الصعب قبولكم به. ولذا أشكركم على تفهمكم لي. وما زالت ثمة نقاط في اتفاق ماركوسي تتعلق بالمادة ٣٥ من الدستور، وبقانون العقارات القروية، وبقانون الهوية وبقانون الجنسية.

وهذه المشاكل تكتسي أهميتها. لكن حلها لا يمكن أن يكون شرطا أساسيا بالنسبة لسلامة الأراضي وللسلام.

ولقد قدمنا تضحيات جساما دون أن نجني منها ثمارا تُذكر. والنتيجة الإيجابية الوحيدة التي حصلنا عليها هي وقف الحرب من حيث هي معارك بالبنادق والمدافع بين مجموعتين مسلحتين. إنها لخطوة جبارة في سبيل نيل السلام. ومعناها وضع حد لمقتل رعايانا ومن يعيشون في كوت ديفوار بأعداد هائلة. وستمكّن البعض من رعايانا من العودة إلى ديارهم.

غير أن هذه النتيجة ضئيلة بالنظر إلى مشاكل الشعب والدولة. فمنذ ثمانية أشهر ونحن لم نبرح أماكننا، نقدم رجلا ونؤخر أخرى.

فمعظم المشاكل التي جعلت الإيفواريين يقبلون باتفاق ماركوسي لم تُحل.

- فالبلاد ما زالت مقسمة إلى شطرين؛
- والإذاعة والتلفزيون الوطنيان لا يبثان برامجهما في المناطق التي يحتلها المتمردون؛
- و لم تبسط الإدارة نفوذها على مجمل الإقليم الوطني؛
- ولا يُقام العدل في مجمل الإقليم الوطني، حيث ما زالت بعض المناطق تحت رحمة السلاح؛
- والخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) ما زالت معطلة.

فجميع التضحيات التي قدمناها تستحق جزاء أفضل. وكما لم يفلح التمرد بالأمس، فإنه لن يفلح اليوم. لنغلِّب التعقل إذا. لذا أطلب، باسمكم، إلى المجتمع الدولي، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفرنسا، والأمم المتحدة، الممثلين جميعا في لجنة المتابعة، أن تحض أولئك الذين حملوا السلاح ضد كوت ديفوار على التعقل. والعهد المعنوي الذي يربطنا بالمجتمع الدولي هو رفض طريق الحرب من أجل إنهاء الحرب.

وإنني أنوي احترام هذا العهد. لكن في نيتي أيضا ألا أترك مستقبل كوت ديفوار المرتبط بمستقبل غرب أفريقيا برمته عرضة للخطر.

مواطني الأعزاء،

إنني أدعو باسمكم المتمردين إلى إدراك أنه لا ينبغي لهم الإمعان في مجازفتهم بعملية إعادة إدماجهم في المجتمع الوطني، مخيبين بذلك آمال مواطنيهم والمجتمع الدولي.

وينبغي أن ننظم في عام ٢٠٠٥، في الموعد المحدد في الدستور، انتخابات عادلة وحرة ونزيهة. لكن ما قيمة هذا الإعلان يا تُرى إذا كنا عاجزين اليوم عن إعادة توحيد البلاد؟ ما قيمة هذا الإعلان وثمة أناس مسلحون يجوبون ربوع الأدغال والقرى والمدن في كوت ديفوار؟ ما قيمة هذا الإعلان و لم نقم بتحديد هوية مواطنينا وإصدار وثائق الهوية؟ ما قيمة هذا الإعلان و لم نقم حتى الآن بإحصاء الناخبين ووضع القوائم الانتخابية؟ وختاما ما قيمة إعلان النوايا هذا ونحن عاجزون عن تنصيب الحكام في مقاطعاتهم، وهم الذين يظلون رمزا لاستمرارية الدولة ويسهرون على سير عمليات التصويت وفق القانون؟

لا، إنني لا أتمنى أن يغوص بلدي في ثنايا سلام زائف. فوقف أعمال القتال المفتوحة ليس نهاية الحرب. وسأعلن عن نهاية الحرب حينما يستعيد بلدنا وحدته.

وفي هذه الذكرى السنوية لاندلاع الحرب، أناشدكم، مواطني الأعزاء، أن تتحلوا بالشجاعة وألا تفقدوا أملكم في كوت ديفوار.

وطوال هذه السنة، كان عماد مقاومتنا هو متانة العلاقة القائمة بين الشعب وجيشه ورئيس الدولة. هذا هو موطن قوتنا. وهذا هو طريق السلام.

وأطلب إلى المتمردين أن يكفوا عن القتال. فيكفي ما عانته البلاد. وقد آن الأوان لوضع حد لمعاناة شعبنا. وحان الوقت لتعمير بلدنا. بارك الله في كوت ديفوار.

لوران غباغبو